ATLANTIC COUNCIL
EgyptSource
RAFIK HARIRI CENTER FOR THE MIDDLE EAST

A Project of the Atlantic Council's Rafik Hariri Center for the Middle East

**Haitham Tabei** **هيثم التابعي**

**August 30, 2012**

# غياب "هيبة الدولة" و "القانون" يشعلان الأزمة الطائفية في مصر

جددت أحداث العنف الطائفي في مدينة دهشور المصرية قبل نحو أسبوعين الحديث حول أزمة الفتنة الطائفية في مصر بين المسلمين والمسيحيين بعدما شهدت المدينة القريبة من القاهرة "مشاجرة عادية" بين مسلم ومسيحي تطورت لعنف طائفي أسفرت عن مقتل شاب مسلم وإصابة آخرين من الجانبين، بالإضافة لتهجير عشرات الأسر المسيحية من بيوتها وهو الأمر الذي يعكس مدى عمق الاحتقان الطائفي في مصر.

ويمكن تفسير الحوادث الطائفية المتكررة في مصر مؤخرا من خلال مراقبة الشعور العام في مصر بغياب هيبة الدولة وغياب تطبيق القانون بالعدل على الجميع، كذلك الشعور بغياب قيم المواطنة والمساواة بين المسلمين والمسيحيين، وهو ما يعتبر عاملا رئيسيا في إشعال واندلاع الأزمات الطائفية في مصر.

وتشهد مصر التي يشكل المسيحيين نحو ١٠ ٪ من سكانها بين أحداث طائفية من وقت لأخر تسفر عن سقوط قتلى من الجانبين، لكنها غالبا ما يتم احتوائها أمنيا أو بجلسات صلح عرفية لا تسفر عن تحقيق الجزاء بحق مرتكبيها، كما أنها تجرى بعيدا عن عدالة القضاء وهو ما يساعد أساسا في تعميق الأزمة لا حلها لأنها تساعد في هروب الجناة الحقيقيون من العقاب وبالتالي تساعد في زيادة مشاعر الكراهية بين كافة الأطراف.

وخلال ١٨ شهر من الثورة، اندلعت أحداث طائفية مشابهة في محافظات مصرية مختلفة من أسوان جنوبا للإسكندرية شمالا، تعلق معظمها بأسباب واهية تفضح توترا طائفيا متراكما بشكل كبير خاصة فيما يتعلق بحق المسيحيين في بناء دور العبادة، وهو الأمر الذي لا يمكن حله سوى بإصدار قانون موحد للعبادة يضع شروطا عادلة لبناء المساجد والكنائس بشكل سلس.

وتفسر أحداث دهشور التي اندلعت بمشادة عادية بين مسلم ومسيحي بسبب حرق الأخير، والذي يعمل كموجي، لقميص الأول، وأدت لاستعانة كل طرف بأنصاره لتندلع أحداث العنف القاتلة، تفسر عدم الاحتكام للقانون والدولة في مصر .

وباعتقادي فأن سبب الأزمات المتتالية هو غياب دور الدولة المصرية وعدم توفيرها لحلول جذرية للمشاكل الطائفية، فتلك الأزمات يجب أن يتم حلها في إطار كونها أزمة بين مواطنين مصريين وليس مسلمين ومسيحيين، لكن الأزمة الكبرى أن كل الأطراف من مسلمين ومسيحيين تدرك أن "الدولة والقانون" لا توفر لها الحماية ولن تدافع عن حقوقهما ودمائهما وهو ما يشعل الأحداث في كل مرة. ويدفع غياب دولة القانون المواطنين لأخذ حقوقهم بأنفسهم وبقوة السلاح لان المواطن لم يعد يشعر أن الدولة قادرة على حمايته وبالتالي يلجأ للقوة ولأنصاره لاسترجاع حقه المسلوب.

الخطير أن دور الدولة تراجع أكثر لصالح المؤسسات الدينية التي أصبحت ملاذ المسلمين والمسيحيين بعيدا عن إرشاد الدولة في مصر، ومع وجود متطرفين من الجانبين وفي ظلام وجود أعداد كبيرة من غير المتعلمين في مصر، زاد انقسام وانغلاق المجتمع المصري ما بين المسجد والكنيسة والمؤسسات الخدمية التابعة لها من مدارس ومستشفيات إسلامية أو مسيحية تزيد من الانقسام والانغلاق بعيدا عن الشعارات المرفوعة عن الوحدة الوطنية، هذا الانقسام هو الذي يسيطر دوما على تفكير وأفعال المصريين حال حدوث أي خلاف مع آخرين ينتمون للطرف الأخر، حيث يتم الاشتباك على أساس طائفي بحت.

اللافت، أن غياب دور الدولة في مصر في الأزمات الطائفية يسمح بتدخل جهات أخرى مثل الشرطة ورجال الدين لتقديم حلول كارثية في النهاية مثل الاحتكام لجلسات العرف أو تهجير المسيحيين من بيوتهم لوقف الفتنة.

وخلال حكم الرئيس السابق مبارك، تكفلت الأجهزة الأمنية ورجال الدين بحل كافة الأزمات الطائفية في طريق موازي للطرق القانونية، وقبل نحو ٧ أشهر، شهدت قرية العامرية بمحافظة الإسكندرية الساحلية تهجير قسري لأسر مسيحية بعد أحداث فتنة طائفية هناك، وهو ما لاقى استهجانا كبيرا في مصر حينها.

وأفادت تقارير حقوقية أن عشرات الأسر المسيحية رحلت عن مدينة دهشور خشية تعرضها للانتقام، لكنها عادت بعد أسبوعين لتجد منازلها وممتلكاتها منهوبة في وجود قوات الأمن، وهو ما يطرح أسئلة خطيرة حول حياد الأمن في تلك الأحداث.

ومؤخرا بات تهجير المسيحيين أمرا بغيضا معتادا في الأحداث الطائفية، وهو حل يكرس من الشعور الطائفي ويزيد من شعور المسيحيين بالإقصاء في المجتمع المصري ومن شعور الكثيرين بكونهم مواطنين من الدرجة الثانية لا يتقاسمون الوطن مع شركائهم المسلمين، وهو ما يؤكده أنهم الحلقة الأضعف التي يتم التخلص منها فور أي خلاف طائفي.

وسواء كان تهجير المسيحيين خارج ديارهم طوعي أو قصري فأنهم في النهاية خرجوا من ديارهم بشكل لا يمكن وصفه سوى بأنه عقاب جماعي، كما أن الأمن لم يستطع الأمن حمايتهم أو حتى حماية ممتلكاتهم في غيابهم.

وباعتقادي انه لابد من البحث عن حلول غير أمنية ودينية للازمة، حلول تقوم على أن مصر دولة مؤسسات ودولة مواطنة تكفل الأمن والحماية لكافة مواطنيها باختلاف ديانتهم، حلول لا تختزل الفتنة الطائفية في مصر في مجرد وضع شخصية مسيحية في منصب نائب الرئيس أو ضمن الفريق الرئاسي، ببساطة لأن وجوده لن يمنع اندلاع الاشتباك القادم.